

منظمات حقوق الإنسان: لا للترهيب الأمني

المستقبل - الجمعة 5 آب 2011 - العدد 4077 -

<http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=479505>

س.م

طالبت 11 منظمة دولية ومحلية "السلطات اللبنانية بالكف عن التعرض للناشط الحقوقي سعد الدين شاتيلا، بسبب توثيقه لحالات تعذيب مورست من قبل قوات الأمن، وفتح تحقيقات قضائية شفافة لا تحقيقات أمنية، في حالات التعذيب وإلغاء المواد التي تخون وتجرم حرية التعبير في لبنان، والتي ينص عليها القانون الجزائي". وكانت المنظمات المدنية عقدت أمس مؤتمراً



صحافياً في مقر نقابة الصحافة في بيروت، تناولت فيه الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الانسان، ودانت "ترهيب الناشطين الحقوقيين بسبب اثارهم المخاوف تجاه السلطات الأمنية"، معبرة عن قلقها من هذه الممارسات. وأكد مستشار نقابة الصحافة اللبنانية فؤاد الحركة ان "النقابة ضد كل أنواع العنف والانتهاكات التي يتعرض لها المواطن العادي ونشطاء حقوق الانسان، وهي تدين وتستنكر كل الأعمال الاجرامية التي تصدر عملية التنقل والتعبير والبحث عن الحقيقة".

ولفت مدير مكتب منظمة "هيومن رايتس ووتش" في بيروت نديم حوري الى ان "لبنان يفتخر دائماً بمجمعه المدني المتطور، لكن يبدو ان أجهزته الأمنية تميل إلى اخماد العديد من أصواته، لذا يجب على الحكومة ارسال اشارة واضحة الى جهزتها الامنية للكف عن مضايقة المدافعين عن حقوق الانسان الذين يتعرضون لملاحقات جزائية ولتهم قضائية وللكف عن تضيق فسحة التعبير عن الرأي في هذا البلد". ودان الباحث الحقوقي في "منظمة الكرامة الدولية" في مكتب جنيف مايك رومينغ ما تعرض له زميله شاتيلا، مؤكداً انه "كان حري بالمدعي العام ان يقوم بالتحقيق في ادعاءات التعذيب التي استمرت المنظمات الحقوقية بتوثيقها بدلاً من التحقيق مع ناشط حقوقي لتوثيقه هذه الانتهاكات". وتابع: "هذا ترهيب غير مقبول بحق كل من يعمل على تسليط الضوء على الانتهاكات التي ترتكبها القوات الامنية اللبنانية"، مطالباً "باحترام الميثاق الصادر عن الامم المتحدة فيما خص احترام حقوق الإنسان". وتحدث المدير العام للمنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان (حقوق) غسان عبدالله عن عملية استدعائه من قبل عقيد في المخابرات العسكرية للتحقيق معه بشأن عضوية المنظمة في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان وبشأن تنظيم ندوة حوارية وإصدار تقرير بعنوان "القيود اللبنانية المفروضة على حرية التنقل: حالة مخيم نهر البارد". وتطرق إلى "المضايقات التي يتعرضون لها لناحية اعطاء التصاريح والى عدم قانونية الحالة العسكرية في المخيم وضرورة وضع حد للانتهاكات"، موضحاً ان "المضايقات المتكررة دفعت بـ"حقوق" الى اغلاق مركزها في مخيم نهر البارد". واسف امين عام "المركز اللبناني لحقوق الانسان" وديع الاسمر "الطريقة تعامل السلطات الامنية والدولة اللبنانية وإتهامنا كمركز بإثارة النعرات الطائفية على خلفية نشرنا تقريراً حول تعرض بعض

المحتجزين للتعذيب على يد أفراد ينتمون إلى حركة "أمل". وكشف عن ان "ممثلي المراكز طلبوا نسخاً من نص شكوى حركة "أمل" المرفوعة بحقهم، لكن طلبهم قوبل بالرفض"، معتبراً ان "ما يجري من ممارسات هو تحويل للقانون هدفه إسكات جمعيات حقوق الإنسان". وفي الختام، تلا حوري التوصيات التي دعت "الحكومة والسلطات اللبنانية الى الكف عن التعرض للمدافعين عن حقوق الانسان وعن ملاحقة شاتيللا، والى فتح تحقيقات قضائية شفافة، لا تحقيقات أمنية، في حالات التعذيب". كما طالبت المنظمات المشاركة "بالغاء المواد التي تخون وتجرم حرية التعبير في لبنان، والتي ينص عليها القانون الجزائي"، مدينة "الترهيب الذي يتعرض له الناشطون الحقوقيون بسبب اثارهم المخاوف تجاه السلطات الأمنية"، ومبديّة قلقها من هذه الممارسات.

وتمحور النقاش حول ان "قضايا حقوق الانسان في لبنان قد تم تلزيمها للاسف الى الاجهزة الامنية، بعد أن استقال الطاقم السياسي من الاهتمام بهذه الحقوق".

وتركز على "وجود بوادر تخوف واضحة اليوم من عودة الاجهزة الامنية لاستخدام طرق سابقة، ما يستوجب وضع آليات لحماية حقوق الإنسان واعادة مؤسسة الدولة وتفعيل دور القضاء ولجنة حقوق الانسان النيابية".